

مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

يقصد بالتمويل توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الإستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والإستهلاك من خلال مجموعة من الأسس والوقائع الحقيقية التي تسعى الى توفير الأموال وكيفية إستخدامها في مجال التنمية الاقتصادية سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو المنشآت أو الأجهزة الحكومية وتقسم مصادر التمويل الى مصادر داخلية ومصادر خارجية وكالاتي:

1- المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية:

يُعد التمويل المحلي من المصادر المهمة لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية ويمكن تعريف "التمويل المحلي" بأنه كل الموارد المتاحة والممكن توفيرها من مصادر داخلية مختلفة لتغطية حجم النفقات العامة وتمويل التنمية الاقتصادية عبر الزمن ويمكن التعرف على أهم وسائل التمويل الداخلية كمايلي:

1-1 الإِدخار:

يقصد بالإدخار إنه الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي بشرط أن يستخدم بعد ذلك في الإنفاق على الإستثمار، فالسياسة الإدخارية الرشيدة يجب أن تعمل على تحقيق فائض إقتصادي يستخدم لأغراض التنمية الاقتصادية والإستثمار وذلك لان عرض السلع والخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للإستثمار وهذا يتطلب تقليل الإستهلاك الحالي وزيادة نسبة الإدخار الذي بدوره يؤدي الى زيادة الإستثمارات التي تساعد على تحريك عجلة النمو وزيادة مستوى الإنتاج ويقسم الإدخار الى عدة أنواع:

(1) **مدخرات القطاع العائلي:** وتشمل المدخرات التقاعدية كعقود التأمين على الحياة أو المعاشات والتأمينات الإجتماعية، وتمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح (أي بعد تسديد الضرائب) وبين الإنفاق على أوجه الإستهلاك المختلفة وتعتبر مدخرات القطاع العائلي من أهم مصادر الإدخار في البلدان النامية مقارنة بالدول المتقدمة بسبب عدم وجود قطاع خاص كبير وإستثمارات ضخمة كما في الدول المتقدمة، ويتوقف الإدخار على حجم الدخل القومي وطريقة توزيعه فكلما كان نصيب الفرد من الدخل القومي صغيراً كان ميله للإدخار أقل، لأن معظم الدخول تذهب الى بنود الإستهلاك الضرورية كما هو الحال في معظم البلدان النامية.

(2) **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** تتمثل في الأرباح غير الموزعة وما تقوم به الشركات والمنشآت الصناعية والإستثمارية والخدمية بإدخاره، وتعتبر مدخرات القطاع الخاص من أهم

مصادر الإدخار في الدول المتقدمة بسبب وجود قطاعات صناعية واسعة وإستثمارات ضخمة مما يولد أرباحاً كبيرة تساهم في زيادة المدخرات في قطاع الأعمال.

(3) مدخرات قطاع الأعمال العام: وتتمثل في عوائد وأرباح المشروعات المملوكة للحكومة وهي الفرق بين الإيرادات الحكومية من الضرائب والنفقات الجارية، حيث أصبح لدى معظم البلدان في الوقت الحاضر قطاع أعمال عام يقوم بجزء كبير من النشاط الإقتصادي ويقع على عاتقه تنفيذ الجزء الأكبر من خطط التنمية وبرامجها، إلا أن فشل هذا القطاع في تحقيق الأهداف المنشودة بسبب ضعف كفاءة الأجهزة الضريبية في التحصيل وتدني مستوى الكفاءة الحكومية في الإدارة العامة أدى إلى تراجعها وبالأخص في ظل برنامج الإصلاح الإقتصادي.

(4) الإدخار الحكومي: يتمثل الإدخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية فإذا كان هناك فائضاً يوجه هذا الفائض الى تمويل الإستثمارات وتسديد الديون الداخلية والخارجية، اما إذا زادت النفقات الجارية على الإيرادات الجارية (عجز) فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى، وتعمل الحكومات دائماً على تنمية مواردها وضغط نفقاتها بهدف تحقيق فائض توجهه الى مجالات الإستثمار والتنمية كما وتشكل الضرائب الجزء الأكبر من إيرادات الدولة وتعتبر نوعاً من أنواع الإدخار الإجمالي حيث تقوم الدولة بإقتطاعها بشكل نهائي من دخل الأفراد.

1-2- الضرائب:

وهي إقتطاع نقدي إجباري تفرضه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الإقتصادية المختلفة بهدف تغطية الأعباء العامة دون مقابل محدد، وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات الإقتصادية وفقاً لمقدرتها التكاليفية أي هي إقتطاع مالي يلزم الأشخاص بأداءه للسلطات العامة بصفة نهائية بدون مقابل معين لغرض تحقيق نفع عام وتستخدم الضرائب كوسيلة لتشجيع الإدخار والإستثمار والتوجه نحو المجالات الأساسية وذلك عن طريق سحب الفائض الإقتصادي ووضعه في خدمة التنمية الاقتصادية وعدم إهداره في الاستهلاك التفاخري أو في إكتناز عقيم، كما تستخدم الضرائب بهدف التخصيص الأمثل للموارد والذي يمكن من خلاله تنفيذ المشاريع التي تتضمنها برامج التنمية الاقتصادية والحد من موجات التضخم التي تصاحب عمليات التنمية الاقتصادية وتعتبر الضرائب من المصادر المهمة للإيرادات خصوصاً في الدول المتقدمة لما تمتلكه من نظام ضريبي متماسك على عكس البلدان النامية التي لا تستطيع الإعتماد على الضرائب بصفة رئيسية بسبب إنخفاض الحصيللة الضريبية في هذه البلدان نتيجة إنخفاض الدخل القومي فضلاً عن التهرب الضريبي بسبب ضعف إدارة الضرائب وقلة

الوعي، وهذا بدوره يؤدي الى إنخفاض الإيرادات الضريبية وبالتالي صعوبة التوسع في عملية التنمية الإقتصادية في مراحلها الأولى وتقسّم الضرائب الى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة وكالاتي:

(1) الضرائب المباشرة: وهي المبالغ المفروضة على الدخل والثروة (التركات) أو رأس المال وتقوم السلطات المالية بتحصيلها بشكل مباشر من المكلف الخاضع للضريبة وفق جداول رسمية.

(2) الضرائب غير المباشرة: هي المبالغ المفروضة على الإستهلاك وانتقال السلع والخدمات مثل التعريفية الكمركية، أو الرسوم المفروضة على بعض الأعمال التي يقوم بها المكلف فيدفعها عند القيام بتلك الإجراءات أو إستهلاك السلع الخاضعة للضريبة.

3-1- التمويل بالعجز (الإصدار النقدي الجديد)

يتم هذا التمويل عن طريق إستحداث عجز في الموازنة العامة أي فجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة نتيجة لضعف سوق رأس المال حيث تلجأ البلدان النامية للأقتراض لسد هذه الفجوة عن طريق تقديمها سندات للبنك المركزي للقيام بإصدار نقود جديدة وهذا ما يسمى بالتمويل التضخمي (أي زيادة عرض النقد) وبذلك يتم سد هذه الفجوة، ويفضل الكثير من الاقتصاديين اللجوء الى التمويل التضخمي للإستثمار في الدول النامية بالمقارنة مع مصادر التمويل الأخرى وذلك لسهولة إجراءه وكونه لا يحتاج الى إدارة كفوءة كالضرائب كما إنه يؤدي للوصول الى معدل الإستثمار المطلوب الذي يستحيل الوصول إليه بطرق التمويل الأخرى مع ضرورة مراعاة الحكومة دقة إختيار المشاريع التي يتم تمويلها بهذه الطريقة ويجب أن تكون هناك رقابة على الأسعار من قبل الحكومة وتوفير جهاز ضريبي على درجة عالية من الكفاءة.

4-1 إستخدام القطاع الزراعي كوسيلة للتمويل:

أستخدمت العديد من البلدان والتي أصبحت صناعية في الوقت الحالي القطاع الزراعي كوسيلة تمويل للقطاع الصناعي، لا سيما وإن الزراعة تمثل في العديد من الحالات القطاع الرئيسي لتوليد الدخل والإستخدام وخاصةً في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية، لذلك تم تحميل القطاع الزراعي العبء الأكبر من تكلفة التصنيع كما هو الحال في فرنسا واليابان وروسيا وغيرها، أما في البلدان النامية فإن القطاع الزراعي يتصف بوجود بطالة مقنعة والذي يعني وجود إدارك كامن يمكن أن يساهم في زيادة معدل الاستثمار والنتاج الكلي إذا ما تم سحب فائض العمل من القطاع الزراعي وتشغيله في مشاريع أخرى وخاصة في القطاع الصناعي، إضافةً الى ذلك فإن الزراعة تعرضت الى فرض ضرائب مرتفعة لغرض تمويل التصنيع هذا من جهة ومن

جهة أخرى إبقاء أسعار المنتجات الزراعية منخفضة بشكل متعمد لتحويل نسب التبادل التجاري الداخلي ما بين الزراعة والصناعة لصالح الأخيرة، وقد مثلت هذه الأساليب أدوات أخرى لتحويل المدخرات من الزراعة الى الصناعة لكن نجاح أساليب معينة من تجارب الماضي قد لا يبرر تطبيقها في ظل ظروف مختلفة ولكنها تبقى مع ذلك قادرة على المساهمة بدور معين في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال الإستثمارات الصغيرة وإنتقال فائض العمل.

1-5 قروض البنوك التجارية:

يقصد بالبنوك التجارية مؤسسات مالية تقوم بصفة رسمية بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول مهام التمويل الداخلي والخارجي من خلال تنمية الإيداع والإستثمار المالي في الداخل والخارج والمساهمة في إنشاء المشاريع وما يتطلبها من عمليات مصرفية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي وتساهم البنوك التجارية في نهوض عملية التنمية الاقتصادية وزيادة معدلاتها وكما يأتي:

(1) **تعزيز تكوين رؤوس الأموال:** تقوم البنوك التجارية بقبول الودائع من الأفراد والمؤسسات التجارية وتسخيرها للأعمال التجارية والإنتاجية للبلد، لذلك فهي تعتبر ليست مجرد مخزن لثروة البلد وإنما مصدر من مصادر توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

(2) **الإستثمار في مشاريع جديدة:** تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض قصيرة الأجل لمنظمي الأعمال للإستثمار في مشاريع جديدة، نظراً لتردد رجال الأعمال في إستثمار أموالهم في مشاريع محفوفة بالمخاطر، فتقديم القروض في الوقت المناسب يؤدي الى زيادة القدرة الإنتاجية للإقتصاد.

(3) **تعزيز التجارة والصناعة:** تقوم البنوك التجارية بتمويل عملية التنمية الزراعية والصناعات الصغيرة خصوصاً في البلدان النامية من خلال توفير الإئتمان للقطاع الزراعي الذي ساهم في زيادة إنتاجية الزراعة ودخل المزارعين، ومع نمو الأعمال المصرفية التجارية أدى الى توسع كبير في التجارة والصناعة عن طريق إستخدام الحوالات البنكية والشيكات والكمبيالات وبطاقات الإئتمان وغيرها، قد أحدث ثورة في التجارة المحلية والدولية.

(4) **التنمية المتوازنة لمختلف المناطق:** للبنوك التجارية دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية في مناطق البلد المختلفة، حيث تساعد على نقل رؤوس الأموال الفائضة من المناطق الأكثر نمواً الى المناطق الأقل نمواً، وهذا بدوره يزيد من معدل الإستثمار والإنتاج.

(5) **التأثير على النشاط الإقتصادي:** يمكن للبنوك التجارية التأثير على النشاط الإقتصادي للبلد من خلال نفوذها وزيادة حجم الأموال المتداولة وتوفير الإئتمان اللازم وتخفيض أسعار الفائدة

يمكن أن يشجع على الإستثمار وبالتالي زيادة الطلب الكلي مما يؤدي الى المزيد من الإنتاج في الإقتصاد.

2- المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية:

يُعد تمويل التنمية من المشاكل المهمة التي تواجه البلدان النامية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك بسبب ضعف حجم المدخرات المحلية نظراً لإنخفاض مستويات الدخل بهذه البلدان نتيجة إنخفاض القدرة على الانتاج وتدهور شروط تجارتها الخارجية وبالتالي إنخفاض المدخرات الفعلية عن المستوى المطلوب لتمويل المستوى الملائم من الاستثمارات المطلوبة ويطلق على هذه الحالة ب(حلقة الفقر المفرغة) الأمر الذي يستوجب الأستعانة بالتمويل الخارجي بأعتبره الوسيلة التي تسمح لهذه البلدان بتعويض النقص المالي الذي تُعاني منه بسبب تدني مستويات الادخار المحلي وتغطية فجوة التخلف لديها وتكوين معدلات اكبر من رأس المال لتحقيق معدلات النمو المطلوبة وتمويل برامج وخطط التنمية الاقتصادية يضاف الى ذلك حاجة البلدان النامية للأستعانة بالموارد الأجنبية لتغطية العجز المستمر والمتزايد في موازين مدفوعاتها بسبب تزايد الطلب على الإستيرادات من السلع الإستهلاكية وإنخفاض حصيلة صادراتها، وهذا بدوره يحد من إمكانية إعتدال البلدان النامية على مصادرها الذاتية في تمويل التنمية الاقتصادية لذا تلجأ هذه البلدان الى الإقتراض من المصادر الخارجية لتمويل نفقاتها العامة:

2-1 المساعدات المالية من الدول المتقدمة:

تُعتبر المساعدات المالية التي تقدمها الدول المتقدمة للبلدان النامية (المعاملات الثنائية الحكومية) أهم عناصر إنسياب الأموال الأجنبية للبلدان النامية حيث تشكل أكثر من (65%) من إجمالي الأموال الأجنبية المقدمة لهذه البلدان، وتكون هذه المساعدات المالية على شكل منح أو هبات أو تكون في صورة قروض طويلة الأجل كما وإن المنح لا تحمل التزاماً بالسداد مستقبلاً بينما القروض تتحمل التزامات من حيث الشروط التي تصاحب كل قرض والتي تجعل من بعضها قروضاً ميسرة وأخرى قروضاً صعبة وكيف ما كان شكل هذه المساعدات فإنها ترتبط بالدرجة الأساس على العلاقات السياسية بين الدول المانحة وتلك المتلقية لهذه المساعدات المالية، وفي كل الأحوال فإن المساعدات المالية المقدمة ورغم إتجاهها نحو التزايد الا إنها ما زالت ضئيلة ولا تلبي طموحات البلدان النامية وتتميز هذه المساعدات المالية بسوء التوزيع بشكل واضح سواء من حيث إسهام كل دولة من الدول المتقدمة أو من حيث نصيب كل دولة من الدول النامية، فمن حيث مدى إسهام كل دولة من الدول المتقدمة فيكفي أن نقارن بين نسبة ما يتحمله الفرد من القروض في كل دولة فقد بلغت تلك النسبة في فرنسا (1.9%) وفي الولايات

المتحدة الامريكية(0.7%) وفي إنكلترا(0.5%) وفي المانيا(0.3%) في الوقت الذي لم تتجاوز فيه (0.1%) بالنسبة لباقي دول أوروبا الغربية، أما نصيب كل بلد من البلدان النامية فإن المساعدات المالية التي تقدمها الدول المتقدمة تتميز بسوء التوزيع في هذه البلدان.

2-2 القروض الخارجية من المؤسسات والمنظمات الدولية:

أصبح للمنظمات الدولية دوراً كبيراً في التمويل الدولي للبلدان النامية فالقروض الخارجية هي التي تقترضها البلدان النامية من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج مثل الدول الأجنبية وصندوق النقد الدولي(IMF) أو الهيئات الدولية والبنك الدولي للتنمية والتعمير(IBRD) حيث يقوم الأخير بتقديم المعونات والقروض للبلدان النامية ويحصل البنك الدولي على التمويل اللازم للإقراض من حصص الدول الأعضاء ومن حسيطة ما يصدره من سندات في الأسواق العالمية، أما بالنسبة لمؤسسة التنمية الدولية(IDA) فتعتبر مصدراً للقروض السهلة ذات معدلات فائدة منخفضة وطويلة الأجل ويتم تقديمها للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض وبالنسبة للمؤسسة الدولية للتمويل(IFC) فإن نشاطها ينحصر في المساهمة بمشروعات القطاع الخاص لدى الدول، وتحصل المؤسسة على أموالها عن طريق الإقراض من البنك الدولي وعن طريق إصدار سندات تقوم بتسويقها في الأسواق المالية الدولية وتلعب هذه القروض والمساعدات الخارجية أثر إيجابي على فجوة الإدخار من خلال مساهمتها في زيادة حجم الإستثمارات بشكل مباشر وزيادة التراكم الرأسمالي المحلي بشكل غير مباشر يجعل الدولة المتلقية للقروض والمساعدات الخارجية أن تقلل من حجم تلك الفجوة عن طريق زيادة مستوى الدخل والذي سيعمل بدوره على زيادة الإدخار المحلي أما بالنسبة لفجوة العملات الأجنبية فإن القروض والمساعدات الخارجية تُشكل مصدراً جديداً للعملات الأجنبية والتي ستساعد البلدان المتلقية لها في الحصول على متطلبات الاستيراد من السلع الرأسمالية والوسيطه التي يمكن ان تستخدم في انتاج القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي المساهمة في زيادة حجم الصادرات وتخفيض تلك الفجوة بالإضافة الى مساهمتها في تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي إلا إن إمكانية الحصول على القروض الأجنبية يتطلب وجود علاقات دولية وعادةً ما تتضمن شروطاً قاسية.

2-3 الإستثمارات الأجنبية:

تُعتبر الإستثمارات الأجنبية إحدى أهم مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليها البلدان النامية لتغطية الفجوة المحلية التي تعاني منها، وقد ساهمت الإستثمارات الأجنبية على حركة التصنيع في أغلب الدول المتقدمة وبعض البلدان النامية التي إستضافت تلك الإستثمارات،

وأصبحت تتدفق سنوياً البلايين من الوحدات النقدية إضافة إلى الأصول المالية المختلفة كرؤوس الأموال بين الدول المختلفة وتمثل هذه التدفقات وظيفة نقل القوة الشرائية بين هذه الدول وعادةً ما يتم الانتقال من مناطق الطلب المنخفض على هذه الأموال إلى مناطق الطلب المرتفع عليها وتساهم الإستثمارات الأجنبية في إنعاش المستوى الإقتصادي والإجتماعي للبلدان النامية من خلال تطوير البنية الأساسية لمجتمعها وتطوير الإنتاج وتحويله من إنتاج إستهلاكي إلى إنتاج تصديري فضلاً عن زيادة المشروعات الإستثمارية التي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض نسبة البطالة من خلال خلق فرص جديدة للعمل في المجتمع، نظراً لما تحمله هذه الإستثمارات من تدفقات تكنولوجية.

2-4 الإقتراض التجاري الدولي:

تعتبر القروض الخاصة أكثر أنواع المدخرات المحلية نمواً وتدفقاً للبلدان النامية وتكون من ثلاثة مصادر الإقتراض عن طريق السندات، وقروض البنوك التجارية، والإئتمان التصديري، ويشكل الإقتراض عن طريق السندات أحد أنواع الإستثمار في محفظة الأوراق المالية، أما النوع الآخر فهو شراء الأجانب أسهم ملكية في منشآت البلدان النامية حيث لم يكن هذا النوع ذات أهمية في معظم البلدان النامية بإستثناء مدة معينة من تاريخ الأرجنتين وتشيلي والبرازيل، و إستخدام سوق السندات الدولي من حين لآخر عن طريق بعض البلدان الغنية نسبياً مثل المكسيك والجزائر وتركيا وإستدانته هذه البلدان من السوق لأجل طويل من (خمس إلى خمس وعشرين سنة) عن طريق إصدار سندات مغطاة بالثقة في الجدارة الإئتمانية للحكومة المصدرة لها وتباع هذه السندات لأنواع مختلفة من المستثمرين من الدول المتقدمة والذين يعملون من خلال سماسرة كبار مثل لوب (Kuhn Loeb) ومورجان ستانلي (Morgan Stanley) في الولايات المتحدة الأمريكية، أما الطريقة الثانية وهي قروض البنوك التجارية من أسواق العملات الأوروبية (Eurocurrency) فهي أكثر حداثة لنقل رؤوس الأموال وكذلك سوق القروض ويرجع تاريخ أسواق العملات الأوروبية إلى بداية الستينات عندما تطورت كرد فعل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لحماية الدولار وبقدم عام (1979) وصل مجموع صافي حجم السوق التحويلي إلى حوالي (475) بليون دولار والعملات الأوروبية تعتبر عملات مودعة في بنوك خارج الدولة التي تصدرها مثل الدولار الأوربي والفرنك والمارك والقروض من هذا السوق لا تأتي من بنك واحد وإنما من مجموعة بنوك كل واحد منها يوفر جزءاً منها وتمنح هذه القروض لمدة أقصر من المدة المعطاة للسندات وبأسعار فائدة تعادل المعدلات التي تفرضها البنوك على بعضها البعض والمعدل التقليدي لهذه القروض هو معدل إقتراض البنوك اللندنية من بعضها البعض الذي يختلف من مدة لأخرى، حيث كانت في عام (1977) حوالي (6.5%) وفي عام (1979، 1980)

من (13% إلى 16%) ويدفع المقترضون علاوة على سعر إقتراض البنوك اللندنية مقدارها على مدى المخاطرة نظراً لأن القروض للبلدان النامية تكون أكثر مخاطرة من القروض الممنوحة للبلدان المتقدمة لذلك تدفع البلدان النامية علاوة أكبر، لقد كان إقتراض البلدان النامية في الستينات من السوق التجارية قليلاً بالنسبة لمجموع التدفقات الرأسمالية لهذه البلدان وكان معظم الإقتراض يتم عن طريق إصدار السندات، ولكن الإنفجار الإقتراضي للبلدان النامية حدث بعد عام (1970) حيث بلغ مجموع قروض العملات الاوربية للبلدان النامية حوالي (7) بليون عام (1977) ثم إلى (42) بليون عام (1979) بأسعار فائدة مركبة تزيد عن (40%) سنوياً في آخر خمس سنوات فمن ناحية يعتبر ظهور العملات الأوربية تطوراً إيجابياً ومصدر من مصادر الإدخار الأجنبي للبلدان النامية وخاصةً البلدان ذات الدخل المتوسط والتي حصلت على حوالي (80%) من هذه الديون، حيث كانت هذه البلدان قبل ظهور سوق العملات الأوربية تلجأ للدول المتقدمة لكي تحصل على معونات للقيام بمشروعاتها المحلية، ولم تكن هذه الطريقة مرضية للبلدان النامية لأن المعونات تكون ذات شروط قاسية وطريقة منحها أحياناً تستغرق مدة طويلة، أما سوق العملات الأوربية فيعتبر مصدر تمويل بديل لا ينطوي على توسل أو إستجداء كما هو الحال في المعونات الأجنبية، ويعتبر سوق العملات الأوربية في نظر القائمين بالبلدان النامية طريق تمويل مرن وأقل خطورة على إستقلال بلدانهم، رغم إنه يكون عالي التكلفة مقارنةً مع المعونات الرسمية من الدول المتقدمة، ففي السبعينات لم يزداد معدل الفائدة المرجح على المعونات الخارجية عن (3%) إلا إن سعر الفائدة من أسواق العملات الأوربية لم ينخفض عن (8%) في نفس المدة عام (1976) وأرتفع معدل الفائدة إلى (10%) و (13%) وفي عام (1979) وصل إلى (16%) بالإضافة الى ذلك فقد أدت سرعة نمو القروض في البلدان النامية الى ظهور خدمة الديون الخارجية وهي مشكلة خطيرة جداً سببها عدم نمو إيرادات لهذه البلدان من صادراتها لسداد أعباء هذه القروض